قواعد(ضوابط) النفقات العامة

يقصد بضوابط النفقة العامة القواعد التي يتم الاستناد إليها في قرارها، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعية. وعليه حتى يؤدي الانفاق العام دوره في إشباع الحاجات العامة على أكمل وجه يتطلب ذلك احترام مجموعة من الضوابط وهي كالآتي.

-ضابط المنفعة:

نعني بضابط المنفعة القصوى أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة.

ومهما يكن فإن تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة يتوقف على عاملين أساسين هما: زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وتقليل التباين بين مداخيل الأفراد، وهذان العاملان يقتضيان أن تزيد الدولة من حجم الدخل القومي عن طريق زيادة وتنظيم الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة مداخيل الأفراد سواء لكونهم عناصر فعالة في النشاط الاقتصادي أو بسبب الإعانات التي تمنحهم إيها الدولة، هكذا يقل التباين الفاحش بين أفراد المجتمع من ناحية مداخيلهم، الأمر الذي يقضي إلى الاستقرار الاجتماعي.

-ضابط الاقتصاد في النفقات:

ينطوي ضابط الاقتصاد في النفقات على حسن التدبير ومجانبة التبذير في الانفاق العام والسعي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة. لكن لا يعني ذلك الاخلال في الانفاق العام إلى حد التقتير.

وهو ما يستدعى بالضرورة الابتعاد عن النفقات غير المنتجة، أو التي تكون انتاجيتها ضعيفة، كما يقتضي تحديد أولويات للإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها.

-ضابط الرقابة:

إن ضابط المنفعة العامة والاقتصاد في النفقات لن ينتجا أثرهما إلا إذا ضمنها ضابط آخر وهو رقابة النفقات العامة سواء من قبل اعتماد قانون المالية أو بعده.

فقبل اعتماد قانون المالية يمارس البرلمان رقابته على المشروع الذي تعرض عليه الحكومة من خلال مناقشة بنوده، بحيث يمكن أن يفضح نواب الشعب للرأي العام كل انحراف عن المنفعة العامة وكل محاولة لتبديد أموال الشعب، كما أن للبرلمان الحق في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها، وهي تسمى بالرقابة السياسية.

أما بعد اعتماد قانون المالية فإن صرف الاعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع يخضع لقواعد محاسبية صارمة ولرقابة بعدية تقوم بها الهيئات التي نص عليها القانون، هذه الرقابة تتولاها وزارة المالية عن باقي المصالح الحكومية عن طريق المراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات وهي تسمى بالرقابة الإدارية.

أسباب تزايد النفقات العامة

سنتطرق على كل من الأسباب الظاهرية والأسباب الحقيقية لازدياد الانفاق العام.

-الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة: المقصود بالزيادة الظاهرية للإنفاق تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة خلال مشاريعها وأعمالها، مثل ندهور قيمة النقود وانخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية.

-الأسباب الحقيقة لازدياد الانفاق العام: وهي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة من حجم البضائع والخدمات من أجل تحقيق الدولة أهدافها وإلى زيادة كمية الخدمات والبضائع التي تؤدي بالتالي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد في هذه الخدمات والبضائع.

تقسيم النفقات العامة

للنفقات العامة تقسيمات متعددة، تتعدد بتعدد أغراض الدراسة وتختلف فيما بينها باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى هذه النفقات، ويمكن تناولها على النحو التالي.

التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

هذا التقسيم حديث نسبيا حيث يعتمد على المفهوم الحديث للمالية العامة التي تعد قاصرة على مجرد تمويل النفقات الإدارية للحكومة، بل أصبحت أداة لتنفيذ سياستها والاضطلاع بوظائف اقتصادية واجتماعية متعددة. والنفقات العامة للدولة يمكن تقسيمها من حيث الوظائف كما يلي:

-**النفقات الإدارية:** وتتضمن الأموال التي يتم انفاقها على تهيئة الجهاز الإداري وجعله قادرا على أداء الخدمة العامة بصورة منتظمة. أو بعبارة أخرى هي النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، وتشمل هذه النفقات نفقات الدفاع و الأمن و العدالة،....

-**النفقات الاقتصادية:** وتتضمن الأموال التي يتم انفاقها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية ومثالها الانفاق على المشاريع الاقتصادية المختلفة والإعانات للمشاريع. ويعتبر هذا النوع من النفقات ذو أهمية كبيرة في الدول النامية وذلك يرجع إلى أن الدول تقوم بنفسها بعمليات التكوين الرأسمالي لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة.

-**النفقات الاجتماعية:** وتتضمن النفقات العامة التي يتم انفاقها لتحقيق اهداف اجتماعية ومثالها الانفاق على التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي..... الخ

-**النفقات المالية:** تتضمن النفقات التي يتم انفاقها لسداد الفوائد وأقساط الدين العام.

التقسيم النظري للنفقات العامة

سنتطرق إلى كل من النفقات العادية والنفقات غير عادية، نفقات حقيقة ونفقات تحويلية، نفقات التسيير ونفقات الاستثمار، نفقات الخدمات ونفقات تحويلية، نفقات قومية ونفقات محلية.

-النفقات العادية والنفقات غير عادية:

النفقات العادية، هي تلك النفقات التي تمول من إيرادات الدولة العادية (الضرائب ومداخيل أملاك الدولة) وتتكرر بانتظام في الميزانية العامة كمرتبات الموظفين. وليس المقصود بالتكرار هنا هو ثبات قيمة المبلغ الذي يتم انفاقه في كل سنة، بل المقصود هو تكرار نفس النفقة في كل سنة.

أما النفقات غير العادية، فهي تلك النفقات التي تمول من إيرادات غير عادية كالقروض والإصدار النقدي، ولا تتكرر باستمرار في الميزانية العامة مثل نفقات انشاء الطرق ونفقات مواجهة الكوارث الطبيعية، نفقات مكافحة وباء.

-النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

النفقات الحقيقية، والبعض يطلق عليها نفقات بمقابل، وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية. وتمثل دخول حقيقة حصل عليها الأفراد أو القطاع الخاص على مقابل المشاركة في عملية الإنتاج.

وهذه النفقات ضرورية بالنسبة للدولة، لأنها تحصل في مقابلها على السلع والخدمات التي تكون لازمة لتسيير المرافق العامة.

أما **النفقات التحويلية** (بدون مقابل)، فهي عبارة عن تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل من السلع والخدمات بمعنى أن عنصر الشراء والثمن غير موجودين بالنسبة لهذه النفقات وهي أقرب ما تكون إلى المنح والتبرعات أو الإعانات. مثل إعانات الاستثمار والامتيازات الضريبية، الإعانات الاجتماعية، التأمينات الاجتماعية.

تقسيم النفقات العامة في الجزائر

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات الاستثمار، حسب ما جاء به قانون 84-17 المتضمن القانون الأساسي لقوانين المالية.

-**مصاريف التسيير**: وهي الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية كل واحدة على انفراد طبقا لقانون المالية لسنة معينة، فكل وزارة لها غلاف مالي خاص بها، ثم تأتي السلطة التنظيمية وتوزع هذه الاعتمادات على كل وزارة.

فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه.

-**مصاريف الاستثمار(التجهيز)**: وتوزع هذه النفقات على قطاعات النشاطات المختلفة وهو تجهيز المرافق العامة فيما يتضمن حسب سيرها.

وهذه النفقات لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازدياد الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي زيادة ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية الاستثمار، وتمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة.

لكن يعاب على المشرع الجزائري أنه يأخذ بنوعين من النفقات (تسيير واستثمار) ولكن يغلب نفقات التسيير على نفقات التجهيز مما يجعله يتعارض مع مبدأ ترشيد الانفاق العام.

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

سنقتصر في هذا العنصر على دراسة الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.

-آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة في فترة محددة غالبا ما تكون سنة. ولأجل تكوين فكرة صحيحة حول آثار النفقات العامة على الإنتاج، فإنه من الضروري مراعاة:

•أثر النفقات العامة على القدرة على العمل، الادخار، الاستثمار.

النفقات العامة تميل إلى التأثير في قدرة الأفراد على العمل، الادخار والاستثمار، ووصف ذلك بأنه تأثير على الكفاءة. النفقات العامة التي ترمي إلى زيادة كفاءة الأفراد ستؤدي إلى تحسين قدرتهم على العمل، وعند زيادة قدرة الأفراد على العمل، سيؤدي ذلك إلى زيادة دخلهم.

-آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني:

تحدث النفقات العامة آثارها في الاستهلاك الوطني من خلال الآتي:

-قيام الدولة بشراء سلع استهلاكية معينة لتموين بعض الفئات كأفراد القوات المسلحة مثلا، بدلا من توزيع دخول أكبر لهم فقيام الدولة بهذا الشراء يعد نوع من تحويل الاستهلاك بدلا من قيام الأفراد بهذه المهمة.

-قيام الدولة بتوزيع الدخول، حين تدفع المرتبات والأجور والمكافآت لموظفيها وعمالها مقابل ما يقدمونه من خدمات أو في شكل منح ومعاشات لفئات معينة فإن الجزء الأكبر يخصص للاستهلاك ويزيد من درجة الاشباع مما يرفع من مستوى الاستهلاك.

-زيادة الانفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمالة ومن ثم خلق دخول جديدة من شأنها ظهور قوة شرائية في سوق السلع.